جوانب من تاريخ أهل الذمّة في الأندلس الإسلاميّة

الأستاذ : عمر بنميرة
كليّة الآداب - الرّباط - المغرب -

تمهيد :

نودّ في هذا البحث، أن نتناول بعض العناصر التي استخلصناها من تجربتنا، التي تقوم على الانفتاح على مصادر، وقضايا، طالما أغفلتها الأبحاث التّاريخية الحديثة، أو قصّرت في معالجتها. إنّ عملنا يحاول أن يجعل من دراسة المصادر الفقهيّة عموما، ومن المدوّنات النوازليّة على وجه الخصوص، فرصة للخروج من دائرة المعلومات الباهتة التي تقدمها المصادر الإخباريّة حول جوانب صار المؤرخ المعاصر يطرحها بحدة. فالمصادر الإخباريّة لم تعد كافية، اليوم، لإجابة عن كل أسئلة المؤرخ بدءا بمعرفة تفاصيل عن تاريخ تطوّر الفئات الاجتماعيّة، وانتهاء بالتصوّرات التي كانت لدى السكّان حول السّلطة والثّقافة، ومرورا بعناصر تتعلّق بالأسعار، والديموغرافيّة، وأنظمة الحياة اليوميّة، والتّعليم، والأسرة، وغير ذلك، من القضايا التي لا مفرّ للمؤرخ من ضرورة اقتحامها، باعتبار أنها تساعد على تفسير حركيّة التّاريخ الإسلامي سواء في لحظات قوّته، أو لحظات تعثّر شعوبه. ونعتقد أنّ تناول هذه القضايا الشائكة لن يتم، ولن يتأتى إلاّ عن طريق الاستعانة بمصادر ظلّت خارج دائرة المؤرخ[1].

فما هي الإمكانيّات المنهجيّة التي يتيحها لنا الانفتاح على المصادر الفقهيّة لدراسة موضوع حيوي، ومعقّد، وشائك، وهو موضوع أهل الذمّة بالأندلس الإسلامية؟

I - مقدمات أوليّة :

1) - إذا كان من الصّعب إغفال الصّبغة الإتنية، والعقائدية للتّشكيلات البشريّة في الأندلس الإسلاميّة، فإن دراسة المحتوى الاجتماعي، والاقتصادي والثّقافي لهذه التّشكيلات يثير الكثير من الصّعوبات المنهجيّة، وتعوزنا، لتحليله، مصادر مباشرة ودقيقة، فضلا عن أنه تعرّض لأحكام تعسّفيّة سيحاول هذا البحث التوقّف عند بعضها.

---

1) - إنّ الانفتاح على هذه المصادر تفرضه أيضا ضرورة منهجيّة، فتاريخنا الإسلامي الوسيط يعاني من قلّة الوثائق التي لها علاقة مباشرة بالوقائع الاقتصاديّة والاجتماعيّة كعقود الملكيّة، أو الكنانيش التجاريّة إلخ...

2) ـ وعندما يتعلّق الأمر بأهل الذمة، فإنّ الكتابات العربيّة هي أهمّ مصدر نتوفر عليه لمعرفة أوضاع هذه الفئة. لكن ماذا يمكن أن نقول عن مصادر لم يتردّد العديد من الباحثين الأجانب في التحفّظ من شهادتها، باعتبار أنّها تمثّل وجهة نظر واحدة ؟ فهل هذه المصادر منحازة ؟ وإذا كانت كذلك، فلمن هي منحازة ؟ وما هي درجة الانحياز بين المصدر الإخباري والجغرافي، والمناقبي، والأدبي، والمعجمي ؟ إنّ الموضوع الذي اخترناه، هنا، يشكّل مناسبة لمراقبة هذه الإشكالية، سيما وأن المصدر الفقهي هو الأكثر تمثيلا للموقف الرّسمي، وهو في نفس الوقت الأكثر قربا من الوقائع اليومية المكشوفة[2].

3) ـ والواقع أن شهادة أهل الذمّة في الأندلس حول وضعيّتهم إنّما كتبت أساسا باللّغة العربيّة، وبعضها كتب باللّغة العبرية[3]، أما ما دُوّن باللّغة القشتالية وغيرها من لغات الممالك، المسيحية، فإنّه كتب في ظروف خاصة، إذ معظمه تمّ تدوينه بعيدا عن المناخ الإسلامي مما جعله مفعما بالتّعصّب، والآراء غير الدقيقة[4].

ولا شك أن الكثير من الأحكام المتسرّعة، والمتعسّفة، التي أكّدت عليها بعض الأبحاث الأروبيّة، إنما تأثّرت بهذه الكتابات، فاعتبرت أنّ الدول الإسلاميّة بالأندلس تميّزت سياستها بعدم التّسامح تجاه أهل الذمّة. وفي رأيهم أنّ هذه السّياسة لازمت كلّ الدّول التي حكمت الأندلس بدءا بالأمويّين، وانتهاء ببني الأحمر، مرورا بملوك الطوائف، والدّولة المرابطيّة، والموحديّة[5].

---

2) ـ يتعلق الأمر هنا أساسا بالنوازل الفقهية، التي ستستعرض بشفافية نادرة علاقة السكان بالأجهزة القضائية، وموقفهم من الأحكام الفقهية، وعلاقتهم بالسلطة السياسية.

3) ـ إن أهم ما تركه يهود الأندلس هو تلك «الفتاوي» التي أشار إليها أسطورAshtor والمسماة بـ Livorn Responsa والتي يغلب عليها الطابع العقائدي.

Ashtor (A). - Prix et salaires dans l'Espagne musulmane au Xe et XI siecles. - Anuales E. S. C. 1965. P : 664 - 679.

4) ـ راجع حول هذه المصادرة الدراسات التالية :

F. J. Simonet. - "L'Historia de los mozarabes de España". Madrid, 1879 - 1903.
I. De Las Cagiagas. - "Los mozarabes", 2 Vol. Madrid, 1 1947 - 1949.
R. Menéndez Pidal. - " Los origenes del Espanol. Madrid 1950.
P : 412 - 424.

5) ـ راجع حول هذه المسألة :

. Dozy Reinhart (P.A.).
Histoire des musulmanes d'Espagne". Leiden 1932.
Recherches sur l'Histoire et la littérature de l'Espagne pendant le moyen age. Leiden. 1860.
Graetz (Hirsch) .- Les Juifs d'Espagne ? - Paris 1872.
Hole Edwin. - Andalus Spain under the Muslims. London, 1958.

وهي مجرد نماذج، وإلاّ فإن هناك عشرات الدراسات التي تنطوي على أخطاء كثيرة حول وضعية أهل الذمة في الأندلس.

4) ـ وباستثناء العمل المقتضب الذي قام به .ر .هـ. إدريس حول اليهود والنّصارى في الغرب الإسلامي من خلال المصادر الفقهيّة، فإنّ الاهتمام بأهل الذمّة في الأندلس ظلّ اهتماما ضعيفا، ومعظم الذين اهتموا بهذا الموضوع، جزئيًا، اعتمدوا على المصادر الإخباريّة، وأغفلوا الكتابات الفقهيّة، وقد أثّرت هذه المسألة على سير الأبحاث التّاريخيّة، إذ أنّ معظمها استسلم لآراء، ومعلومات الإخباريّين الذين يركزون باستمرار : إمّا على الجانب الحربي المرتبط بالجهاد وحالات السّلم، والحرب بين دار الإسلام الأندلسيّة، ودار الكفر، أو أنّها تركّز على بعض الأخبار المرتبطة ببعض وظائف، وأدوار أهل الذمّة في البلاطات الأندلسيّة.

5) ـ فهل تشكّل النّوازل الفقهيّة مصدرا تاريخيًا يعوّض نوعا من الوثائق المفتقدة؟ إنّها فعلا تشكل مصدرا معتبرا، شريطة أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التحفّظات المنهجيّة[6]. فعلى مستوى تأطير النّوازل في الزّمان[7]، مثلا، فإنّ استغلال النّوازل في موضوع كهذا لا يثير المشكل الزّمني بحدّة، إذ غالبا ما يطرح هذا الإشكال بالنّسبة إلى من يريد أن يؤرّخ لفترة زمنيّة قصيرة فتصير النّازلة، بهذا خبرا، في حين أن تعاملنا مع هذا النوع من المستندات جعلنا مقتنعين بأن الاستفادة منها تتمّ عبر وضعها في سياق زمن طويل المدى[8].

6) ـ لكن إلى أيّ حدّ تختلف وضعيّة أهل الذمّة في الأندلس عمّا كان عليه الأمر في بقيّة بقاع العالم الإسلامي؟ لقد أثرنا هذا السؤال لسببين : فمن جهة نريد أن نرفع اللّبس الذي قد يحدث من جراء اعتماد المصادر الفقهيّة التي تقوم في مجملها على ما يعرف بأحكام أهل الذمّة، وهي أحكام لم يقع حولها الخلاف بين أئمة المسلمين[9]، أما السبب الثاني فهو كيفية التأكيد على المحتوى التّاريخيّ الّذي تزخر به كتب النّوازل الأندلسيّة. والواقع أن وضعيّة أهل الذمة، كما تقدّمها النّوازل الفقهيّة تبدو وكأنّها كانت من القضايا الشائكة في المجتمع الأندلسي، وهو أمر

---

6) ـ هناك مشاكل منهجية يطرحها استغلال النوازل الفقهية في مجال التاريخ، راجع هذه المشاكل وسبل تجاوز بعضها في دراستنا. النوازل والمجتمع : دارسة في تاريخ البادية المغربية خلال القرنين 8 و 9 / 14 و 15م. دكتوراه السّلك الثالث (ماجستير في التاريخ) كلية الآداب بالرباط. 1989م، ص 53 ـ 60).

7) ـ فنادرا ما يرد في النازلة ذكر سنة وقوعها، ولذلك فإننا نحيلها على زمن المفتي. راجع إشكالية الزمن في النوازل في دراستنا السابقة الذكر.

8) ـ من هنا بدت لنا محدودية النتائج التي توصّل إليها بعض الباحثين الذين اعتمدوا على النوازل، وجعلوا منها مصدرا للأخبار، فحتى المؤرخ ليفي ـ بروفنصال Levi-Provençal الذي خصص حيّزا لا بأس به لأهل الذمة في الأندلس الأموية، فإنه لم يقدم تحليلا تاريخيا للمادة الفقهية التي كانت تحت يده، بل إنّه لم يترجم عمليًا دعوته إلى ضرورة استغلال الرصيد النوازلي الأندلسي لدراسة المجتمع في هذه المنطقة. راجع :
Levi-Provençal. - Histoire de l'Espagne musulmane. T III PP : 208 - 232

9) ـ راجع بهذا الخصوص أحد أهمّ الكتب الإسلامية المتخصصة : شمس الدين محمد بن قيم الجوزية «أحكام أهل الذمة». تحقيق. د. صبحي الصالح. ـ بيروت، 1983. ـ خ. العامة بالرباط رقم 3398 د.
وقد نشرت قطع من هذه النوازل في مجلة هسبيريس تمودا Hesperis Tamuda : وراجع كذلك ابن سهل (التّعريف).

نعتقد بأنه يعكس الوضعيّة الخاصّة للأندلس، إذ إلى جانب المسلمين كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود والنّصارى، بل إنّ موقع الأندلس بمحاذاة العديد من الممالك المسيحية جعل من الاحتكاك اليومي بين المسلمين والنّصارى من الظواهر البنيوية بالأندلس.

II ـ أهل الذمة في نوازل الأندلسيّين

1) ـ مصادر نوازلنا :

لقد عرف نشاط الإفتاء، ممارسة وتدوينا ازدهارا ملحوظا في الأندلس طيلة عهودها الإسلامية. وقد يجد الباحث الكثير من الصّعوبات لحصر كلّ فتاوي الأندلسيين. فإذا كانت هناك بعض المدوّنات الأندلسيّة قد انفردت بجمع نوازل فقهاء الأندلس وأجوبتهم، فإنّ هناك العديد من المؤلفات التي دُوّنت بالغرب الإسلامي، وأدرجت بعض فتاوي الأندلسيين إلى جانب فتاو أخرى من إفريقية، والمغرب. وعليه فإنّ جمع المادة النوازليّة الخاصّة بالأندلس يتطلّب مجهودا جبّارا سيما وأنّ العديد من هذه المؤلّفات ما زالت مخطوطة، ويصعب، أحيانا، الحصول عليها بوسائل سهلة.

وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على ستّة مصادر تنتمي لفترات ومجالات مختلفة، وهذه المدوّنات هي : «نوازل ابن سهل» (ت. 486 / 1093) و«نوازل ابن رشد» (ت. 520هـ/ 1126م)[10]. على أن أهم هذه المصنّفات هي المجامع التي ألّفت في أغلبها عند نهاية القرن 15/9، وأهميّة هذه المجامع تكمن في احتوائها على عدد ضخم من فتاوي فقهاء الغرب الإسلامي[11]. وعدد هذه المجامع ثلاثة، وهي : «جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكّام» لأبي القاسم البرزلي (ت. 840 / 1436)[12] وكتاب «الدرر المكنونة في نوازل مازونة» ليحيى ابن موسى المغيلي المازوني (ت. 883 / 1478)[13]، ثم أخيرا كتاب «المعيار المعرب، والجامع

---

10) ـ توجد في عدة نسخ، وقد حققت بدار الحديث الحسنية بالرباط. ـ وحول هذه النوازل راجع دراستنا : «قراءة في نوازل ابن رشد» ضمن أعمال ندوة : «الخصائص المنهجية للفكر المغربي والأندلسي». ـ كلّية الآداب، ماي 1992.

11) ـ لهذه المجامع أهمية تاريخية ومنهجية كبيرة، فهي تضم عناصر متكاملة عن نشاط الإفتاء بالغرب الإسلامي، كما أنها تعكس، إلي حد كبير، تجربة الفقه المالكي بهذه المنطقة. راجع دراستنا : حول «الفتاوي في تاريخ المغرب، جريدة العلم نوفمبر 1991 ضمن الملحق الإسلامي.

12) ـ يوجد «الجامع» في عدة نسخ مخطوطة في خزائن المغرب، منهامخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط، رقم 4884.

13) ـ توجد منها نسخة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ق 521 وهي التي اعتمدناها في هذه الدراسة.

المغرب، عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب» لأبي العبّاس أحمد الونشريسي (ت. 914 / 1508)[14]، وهو قطب المصنّفات النوازلية في المغرب الإسلامي،إذ هو كتاب موسوعي ضمّ مئات الفتاوي الفقهية ذات الصلة بمجمل شؤون الحياة الدينيّة والدنيويّة، وهي تهمّ فترة طويلة تمتد من القرن 8/2 حتى 15/9. وقد نال هذا الكتاب إعجاب القدماء والمحدثين فاعتمدوه في مؤلفاتهم مادة ومنهجا، سيما وأنّه هو المصدر الوحيد الذي جمع نوازل وأجوبة جلّ حواضر الغرب الإسلامي، كما أنه يعتبر المصدر الوحيد للعديد من هذه النّوازل والأجوبة[15]، ونضيف إلى هذه المؤلفات كتابا في النّوازل متأخّر عن المؤلفات السّابقة، ولكنّه جاء غنيّا بالفتاوي المتعلّقة بأهل الذمّة، ويتعلّق الأمر بكتاب «الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غمراة» لأبي فارس عبد العزيز بن الحسن الزّياني (ت. 1055 / 1645)[16]، وقد دُوّن هذا الكتاب في ظرفية تاريخية تميّزت باحتداد مشكلة الأسرى في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فإنّ «باب الجهاد» من الكتاب جاء غنيّا بالمعلومات المتعلّقة بالنّصارى، والأهم من ذلك هو اعتماد الزيّاني على كتابات، وفتاوي أندلسيّة لم نعثر عليها في المؤلّفات السّابقة.

2) ـ نوازل أهل الذمّة : الحدود الزمنيّة :

لاشكّ أن التوقّف عند فترة تاريخيّة محدّدة قد يكون أفضل من النّاحية المنهجيّة، فهو يتيح إمكانيّة التّدقيق، وعدم السّقوط في التّعميم، إلا أنّه بالنسبة إلى موضوعنا، الذي ينطلق من نوع خاصّ من المصادر، فإنّ مسألة الفترة التاريخية حول إشكالية أهل الذمة تتمّ عبر النظر إلى الموضوع في حدوده القصوى، أي كيف نشأ والوضعية التي انتهى إليها.

وهكذا فإنّ النّوازل التي اعتمدنا عليها تمتدّ على معظم القرون والعقود التي خضعت فيها الأندلس للحكم الإسلامي، إلاّ أنّ توزيع هذه النّوازل على مستوى القرون ليس متكافئا، فبينما هي نادرة، أو منعدمة بالنّسبة إلى القرنين الأوّل والثّاني من الحكم الإسلامي، فإنّ القرون اللاّحقة عرفت تفاوتا من حيث الكثرة، ومن حيث الأهميّة. ونعتقد بأنّ القرنين 10/4 و11/5 قد عرفا ازدهارا كبيرا لنشاط الإفتاء، ومنهما وصلتنا عدة مؤلفات ومصنّفات في النّوازل، بل ظلّ هذان القرنان مرجعا لكل المدوّنات اللاّحقة. وقد عرفت الأندلس ازدهاراً آخر من هذه المؤلّفات خلال

14) ـ طبع كتاب المعيار بفاس في بداية هذا القرن ثم أعيد طبعه تحت إشراف الدكتور محمد حجي وبرعاية وزارة الأوقاف المغربية، دار الغرب الإسلامي، 1981 ـ 1983 في 13 جزءا.

15) ـ كان الونشريسي و«معياره» موضوعا لبحث تقدمنا به لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا الأولى، بحث مرقون، كلية الآداب بالرباط، 1985.

16) ـ وهو كتاب ضخم لا زال مخطوطا، ويوجد في نسخ محدودة، منها نسخة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1698 د.

القرنين 14/8 و15/9. ثمّ بدأت تقلّ كتب النّوازل في بقية القرون الموالية.

إن أهم سؤال يتبادر إلى الذّهن عند قراءة هذا التّوزيع الزّمني هو ما إذا كان يعكس الوتيرة التي صارت عليها وضعيّة أهل الذمّة[17]. الواقع أن تزايد، أو تناقص النّوازل الخاصّة بالنّصارى واليهود، خلال مختلف القرون الإسلامية في الأندلس له علاقة أكبر بالنّشاط الفقهي. ففي القرون الأولى استمرّت التبعيّة المطلقة إما للشرق الإسلامي، أو لولاية إفريقية، كما أنّ التّناقص الذي لاحظناه بالنّسبة إلى الفترة الممتدة من أواسط القرن 12/6 وحتّى أواخر القرن 13/7 قد يكون له علاقة بسيطرة الموحّدين على المنطقة، تلك السّيطرة أدت إلى تراجع محسوس للمذهب المالكي[18].

3) - المصطلحات والمفاهيم في نوازل أهل الذمّة :

كيف كان يعبّر المفتي، والمستفتي عن الذميين؟ أي ما هي المصطلحات التي كان السكّان يستعملونها لتحديد أهل الذمّة؟ وماهي المفاهيم التي كان الفقهاء يحدّدون بها الذميّين؟

إن أهمّ ملاحظة في هذا الباب هي هذا الرصيد المهمّ من المفاهيم والمصطلحات التي تمدّنا به المدوّنات النوازليّة حول أهل الذمّة، كما ينبغي أن نشير إلى وجود تباين بين ما توفّره هذه المدوّنات من مصطلحات، وما نجده في المصادرالأخرى. وأخيرا، فإنّ مادتنا سمحت لنا بالتّمييز بين مصطلحات كانت أكثر استعمالا من قبل المستفتين، وأخرى كانت لا تستعمل إلا من قبل الفقهاء في أجوبتهم[19].

إن هذا التّمايز الذي سننظر فيه بعد حين، يعكس في واقع الأمر التّعامل مع أهل الذمّة على مستوى السكّان، وقد كان رصيد هؤلاء متباينا من حيث أصوله، ومن حيث تنوّع الفئات الاجتماعية، وتفاوت تكوينهم الثّقافي. في حين كان الفقهاء يستمدّون المفاهيم والمصطلحات من المدوّنات الفقهيّة النظريّة، ولاشك أن فقهاء الأندلس كغيرهم من فقهاء المالكية قد استفادوا من هذا الرصيد الهائل الذي وفّره لهم المذهب المالكي، أصلا وفروعا، كما أنّ تطوّر المذهب بالأندلس أدّى إلى تطوّر معتبر في هذا الاتجاه، وخاصّة على مستوى المفاهيم والمصطلحات.

تستعمل النّوازل والأجوبة مفاهيم ومصطلحات عديدة للتّعبير عن أهل الذمّة، فبالنّسبة

---

17) - كثيرا ما يربط الباحثون بين تكاثر النوازل حول قضية مّا واحتداد المشاكل حول تلك القضية، وهو الأمر الذي لا نعتقد بأنه صائب دائما. ففي حالة أهل الذمة، مثلا، فإنّ تكاثر النوازل حول أهل الذمة خلال بعض الفترات لا يعكس تزايد المشاكل المرتبطة بهذه الفئة، وهو أمر سنقف عنده في حينه.

18) - وهذا يعني أن نشاط الإفتاء قد يكون استمرّ، ولكنه أصبح متأثرا بالعقيدة الموحّدية القائمة على مذهب مناهض للمالكية، مع العلم أن موقف الموحّدين من المالكية لم يكن ليقتلع هذا المذهب من جذوره.

19) - راجع : E. Tyan. - Fatwa. E. I. 2e ed. P : 886.

إلى النّصارى، فإن هذه المفاهيم هي بحسب أهميتها كالتّالي : النّصارى، والذمّيّون، والمدجّنون، والعجم، والكفار، والروم، والعلوج، والمعاهدون والمملوكيّون، والمقابلة، والحشم، وأهل المهادنة، والمجوس. أما بالنّسبة إلى اليهود فإنّ المفاهيم قليلة، وهي لا تتعدّى في النّوازل ثلاثة مفاهيم : اليهود ، والذميّون، والإسلاميون[20].

والملاحظ أنّ النّوازل الفقهيّة لا تشترك مع بقية المصادر الأخرى - وخصوصا مع الوثائق الرسميّة من رسائل وظهائر، أو المصادر الإخبارية، وكتب التراجم - في العديد من المصطلحات والمفاهيم الخاصّة بأهل الذمّة. وبالرّغم من أن هذه المصطلحات تعكس وضعيّة اجتماعيّة معيّنة حينا ، أو وظيفة إدارية أو عسكرية حينا آخر، فإنّ هذه المصادر نسجت لنفسها شبكة مفاهيميّة لها نسق إما ديني، أو اجتماعي أو سياسي.

وفضلا عن أهميّة تحديد المحتوى السياسي، أو الاجتماعي، أو الإداري، أو الديني لهذه المفاهيم، فإنّ مراقبة تطوّر حضورها في المدوّنات الفقهيّة له فوائد علميّة كبيرة. فهذه المفاهيم لم تكن ثابتة، في الزّمان، ولا في المكان، فبعضها ظل حاضرا ، وحافظ عليه السكّان، والفقهاء. وهذا يمكن ملاحظته بالنّسبة إلى مفاهيم عامّة كالنّصارى، واليهود ، وأهل الذمّة إلخ. على أن هناك مفاهيم ظهرت خلال بعض الفترات، في الوقت نفسه الذي انقرضت فيه مصطلحات أخرى لتحلّ محلّها ، فمصطلح الصّقالبة لازم فترة الحكم الأموي، واستعمل أكثر خلال عصر الخلافة، ومصطلح «المعاهدون» كان كثير الاستعمال إبّان الحكم المرابطي والموّحدي، ولم يبرز مصطلح المدجّنين بقوة إلا بعد القرن 13/7. وقد اختفى في بعض الفترات مصطلح الصّقالبة، وظهر مكانه مصطلح العلوج[21].

III - نوازل أهل الذمة : من الفقه إلى التّاريخ

لقد أثارت النّوازل الفقهيّة في الأندلس قضايا تاريخية قَلّما أعارتها المصادر الأخرى نفس الاهتمام. ولاشك أن طبيعة هذا النّوع من المستندات قد جعلها قادرة على إزاحة السّتار عن مجموعة من العناصر المسكوت عنها في المدوّنات الإخباريّة، أو الكتابات الرسميّة. وبالرّغم من أن النّوازل لها مضمون ديني، فإنّها أنتجت «خطابا» ينطوي على مادة تاريخيّة تتميّز بالموضوعيّة،

---

20) - مصطلح الإسلاميّين يعني أولئك اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، واحتفظوا ببعض عاداتهم، وتقاليدهم، وظلوا منعزلين عن بقية المسلمين، وقد انتقلت نفس التسمية إلي المغرب فعرف يهود فاس بالإسلاميين. وبالبلديين، راجع معلمة المغرب، 1333/4 - 1334، مؤلف مجهول، ذكر قصة المهاجرين بفاس (الخزانة العامة بالرباط، ك)، 8/278.

21) - لاحظ ا أنّ مصطلح العلج قد استعمل كثيرا في فتاوي الأندلسيين المتأخرين، وقد انتقل نفس المصطلح إلى المغرب فاستعمل في عهد الدولة السعدية، حيث عرفت مجموعة من الأسر هذا الاسم، واستعملوه بالخصوص في الجيش.

بعيدة عن التّعصّب.

ولذلك فإنّ الانطلاق من الفقه لدراسة تاريخ أهل الذمة في الأندلس يشكّل فرصة لرسم لوحة فريدة عن المجتمع الأندلسي الإسلامي المتعدد المكوّنات.

1) ـ نصارى الأندلس : بين السلم والحرب

لقد كان على الأندلس، وهي البلد ـ الثغر أن تكيّف نفسها حسب أوضاع توجد في بلدان إسلامية أخرى، فالأندلس هي بلد الثغور، والحروب، وهي البلد الذي كثيرا ما تصبح فيه الكفة الديموغرافية مائلة لصالح النّصارى في الوقت الذي يكون فيه الحكم بيد المسلمين، وفي الأندلس وقع التكيّف مع هذا الوجود القويّ للمسيحيين، فصارت هناك فئة عريضة تسمى بالمولّدين، أي تلك الفئة التي تولدت عن زواج العرب بالمسيحيات، وفي هذا البلد، أيضا ظهر أكبر عدد من المستعربين، أي أولئك المسيحيين الذي تعرّبوا، فتعرّفوا على الفكر الإسلامي، وعلى الدّين المسيحي فأثاروا جدلا لاهوتيّا حاد مع المسلمين، وفي الأندلس أيضا مارس النّصارى مختلف المهن، والحرف، فكان منهم الصنّاع، والمزارعون، وكبار التجّار، بل من ضمنهم تمّ اختيار أقرب الجنود إلى السّلاطين، ولبعضهم تمّ إسناد مهام إدارية خطيرة.

1 ـ قضية الأسرى :

لقد احتلّت قضايا أسرى الحروب، والطّوائف في الأندلس الإسلاميّة حيّزا كبيرا في النّوازل الفقهيّة. وإذا كانت المصادر الإخباريّة تؤكّد في رواياتها على عدد الأسرى حينا، وعلى افتكاك أو تبادل الأسرى تارة، فإنّ المصدر الفقهي يركّز على وضعيّة الأسير في المجتمع الأندلسي. ولاشك أنّ الاهتمام الذي أولته المدوّنات النّوازليّة لهذا الجانب يعكس إلى حدّ كبير، الوضعية الخاصّة للأندلس، ولاشك أنّ فقهاء الأندلس كانوا على بيّنة من هذه الخصوصيّة، فقد عبّر القاضي عياض عن هذه الخصوصيّة عندما أشار إلى أن « أمر نصارى الأندلس مشكل، هل هم صلحيّون وصلحهم على ما بأيديهم فيجري في أمرهم مجرى الصلحيّين؟ أم هم عنوة[22] وأرضهم عنوة فيجري مجرى أهل العنوة[23]؟

إن المادة الغزيرة التي توفّرها لنا النّوازل، ليست عبارة عن أحكام فقهيّة مجرّدة[24]، بل

22) ـ مصطلح الصلح والعنوة يستعمل للتعبير عن الأراضي التي فتحت صلحا وتلك التي فتحت عنوة. وقد أولتهما كتب الفقه أهمية كبيرة لما كان يترتب عليهما من أوضاع اجتماعية وسياسية، واقتصادية، فهما اللذان يحددان السياسة الحياتية للدولة (صلحية تؤدي الأعشار، والعنوية تؤدي الخراج) كما أنهما كانا أساس دفاع السكان عن حقوقهم إزاء الدولة.

23) ـ أحمد الونشريسي، معيار. ـ 7 : ص 74 ـ 75.

24) ـ سيما وأن الفقه الإسلامي أولى أهمية قصوى لقضايا الأسرى وحقوقهم المدنية والدينية.

إنّها عبارة عن عناصر تاريخية متأثرة بالظرف السياسي والعسكري الذي مرت به الأندلس. فالأندلس هي البلد ـ الثّغر، وتكاد المواجهة العسكريّة بين المسلمين والنّصارى أن تكون مظهرا بُنيويّا. بل لقد نشأت مؤسّسات سياسيّة، واجتماعيّة، وعسكريّة لتساير هذا المظهر البنيوي.

فالثّغور الأندلسيّة الثّلاثة بمدنها الكبرى[25] قامت بدور خطير في مسألة العلاقة بين الأندلس الإسلامية وبقية الممالك المسيحية. وفي نشأتها وتطورها، كانت المجال الذي تتبلور فيه أهم قضايا أسرى المعارك والحروب في الأندلس، والأسير في الأندلس كان يتكيف بسرعة كبيرة مع الوسط الإسلامي، إذ لا يلبث أن يصير «مواطنا» عاديا يمارس أنشطة مختلفة في انتظار افتكاكه الذي قد يطول، سيما وأن العديد من أسرى النّصارى كانوا يستلذّون الإقامة في ظلّ المجتمع الإسلامي الأندلسي، فيرفضون العودة إلى ديارهم، فنشأت طبقة من العبيد رفضوا العبوديّة وأعجبتهم الإقامة في الأندلس، كذلك «العلج» الذي كان محبوسا عند رجل فهرب منه ولحق بدار الحرب، فأقام بها زمنا ثم أقبل إلى الموضع الذي كان فيه مأمورا بتجارة[26].

ويبدو أن المسلمين كانوا أكثر حرصا على افتكاك أسراهم من النّصارى، فقد ذكرت العديد من النّوازل أنّ المسلمين خصّصوا حُبُسا للأسرى، وحماية المسلمين، ففي مدينة بلش حبّس رجل موضعا يؤخذ فائده، أو كراؤه لما يحتاج إليه حرّاس الحصن[27]، وسئل أحد فقهاء الأندلس عمن افتكه المسلمون من الأسر، وخرج من غير رهن ولا حميل، هل يستحقّ الأخذ من أحباس الأسرى أم لا ؟[28].

2 ـ الأندلس الإسلامية : بين التسامح ومواجهة المرتدين ومن في معناهم.

هل كانت الدولة الإسلامية في الأندلس متعصّبة كما يدعي ذلك معظم الباحثين الأجانب؟ أم أنّ المسلمين في الأندلس كانوا متسامحين مع النّصارى؟ إن الأمر لا يخلو من تعقيد، وبالرغم من وجود بعض الحالات التي اتّسمت بها مواقف السّلطة بالتشدّد إزاء النّصارى، فإنّ تلك الحالات لا تصبح لها أهميّة عندما ننظر بعمق للنّسق العام الذي صارت عليه علاقة الدولة، والمسلمين مع ذميّي النصارى. وهذا النّسق إنما بُني على قواعد تؤكدها النّوازل في الحرص على حفظ حقوق النّصارى، وفي عمق الانفتاح على بعض المفكرين منهم. وأهمّ حالات التشدّد هي تلك التي

25) ـ هذه الثغور هي الثغر الأعلى، ومدينته سرقسطة، ثم الثغر الأدنى ومدينته ماردة، وأخيراً الثغر الأوسط ومدينته طليطلة، وقد كان لهذه الثغور أدوار سياسية وعسكرية غاية في الأهمية خلال كل العصور الإسلامية.

26) ـ معيار، (9)، ص 236.

27) ـ معيار، (7)، ص 140.

28) ـ معيار، (7)، ص 333.

أثارتها النوازل حول تجاوزات بعض النّصارى الذين بلغت بهم الجرأة إلى درجة المس بمقدّسات المسلمين.

ففيما يتعلق بضمان الحقوق رفض الفقهاء استباحة أموال «الدّجن بناء على أنّ حكمها حكم الدار»[29]. ولم يظهر معظم الفقهاء تشدّدا إزاء بناء النصارى لكنائسهم، فقد ذكر الفقيه أحمد بن ورد (ت. 1127/521) بأنّه «إذا اعتبر أهل الأندلس أنهم أهل صلح، فإنّ المذهب قد اختلف في أهل الصلح هل يباح لهم إحداث الكنائس في أرضهم التي صالحوا عليها؟[30]. كما سئل ابن سهل عن رجل قام على أهل الذمة في شنوغة لهم أثبت أنّها محدثة[31]. أما الفقيه أبو حفص العطّار فقد أفتى بمنع النصارى أن يرفعوا في بناء الكنائس، ويبدلوا بناءها إن كان بالطوب، فلا يبدلوها بالحجر، ويمنعون من كمال ظاهرها على كل حال[32]. ويبدو أنّ هذه الكنائس كانت على نوعين ففيها الكنائس التي كانت قائمة، وهذه لم يقم المسلمون بهدمها، ثم هناك الكنائس التي تم بناؤها بعد الفتح الإسلامي وهذه الأخيرة هي التي وقع حولها الخلاف بين الفقهاء. على أنّ بعض الفتاوي تتحدّث عن الأحباس التي كانت موقوفة على هذه الكنائس، فقد سئل القاضي عياض عن أحباس حبّسها نصارى معاهدون على كنيسة لهم، وكان القسّيسون يستغلونها، وينفقونها في مصالح كنيستهم، وما فضل منها يأخذونه لأنفسهم، فبقيت كذلك ما شاء الله، إلى أن أجلاهم الأمير من ديارهم[33].

وبالرغم من أنّ القاضي عياض قد أفتى بأنّه «لاحرمة لأحباس أهل الذمّة» فإنّنا نعتقد أنّ وجود هذه الوضعيّة خلال 12/6 تبيّن أنّ الدّول الأندلسيّة السّابقة لم تتشدّد في هذا النوع من الأحباس، كما أنّنا نعتقد بأنّ القاضي عياض، وهو من سبتة المغربية، قد يكون تأثر بالوضع في بلاد المغرب، فقد كانت الوضعيّة هناك مختلفة عن الأندلس من حيث حضور أهل الذمة في النّسيج الاجتماعي ـ البشري، فهذا أحمد بن ورد، وهو فقيه إشبيلي، لم يبد نفس التشدّد إزاء قضية مشابهة حيث وضع في الاعتبار ما ذكره رهبان النصارى وأساقفتهم من أنّهم لا عيش لهم إلاّ من غلّة الأحباس[34].

ويبدو أن النّقاش بين المسلمين والنّصارى، حول أمور تتعلّق بالدّين الإسلامي، كانت سببا في فتح حوار هادئ بين الجانبين، كما أدّت إلى بعض المواجهات العنيفة بسبب تجاوز النّصارى

29) ـ معيار، (10)، ص 109.
30) ـ معيار، (8)، ص 58.
31) ـ معيار، (2)، ص 46.
32) ـ نفسه، ص 259.
33) ـ معيار، (7)، ص 73 ـ 74.
34) ـ معيار، (8)، ص 56.

لحدودهم، وهكذا فقد كان المدجّنون، أو المستعربون[35] هم أقطاب هذا النّقاش. ولاشك أن هؤلاء استفادوا من أجواء التّسامح التي سنّها المسلمون في الأندلس منذ عهد الولاة وحتى آخر حكم بني الأحمر. فابن لبابة سئل عن رجل مسلم كان يعلّم أولاد النّصارى القرآن[36]. ولم تفرض الدّولة على أهل الذمّة علامات مميّزة، فكان انخراط هؤلاء المستعربين قويّا في الخلايا الاجتماعية والدينية للأندلس، فقد سئل ابن لبابة عن رجل كان يؤم بالقوم في رمضان ... فلمّا قضوا رمضان قال للقوم : صلّيت بكم وأنا نصراني، ثمّ غاب عنهم[37].

ولعل أكثر النّوازل تعبيرا عن هذا الانخراط وتجسيدا في نفس الوقت للجوّ العام بالأندلس ما ذكره ابن رشيق في كتاب الرّسائل والوسائل من أنه ورد على مدينة مرسية جماعة من القساوسة موفدين من قبل ملكهم، وأنهم نظموا مناظرة مع ابن رشيق موضوعها الدّين الإسلامي والدين المسيحي، والنبوّة إلخ...[38].

إلاّ أنّ هذه الأجواء من التّسامح كانت لها نتائج سلبيّة أحيانا، فقد شهدت بعض الفترات تصاعدا في الردة والتّنصير ومهاجمة المسلمين في دينهم، واشتدت هذه الحركة بالخصوص قبل إعلان الخلافة الأموية، إذ ظهر في الأندلس تيّار فكري خطر من المستعربين، وهؤلاء هم الذين كانوا لا يترددون في الإفصاح، علنا عن كرههم للإسلام ورموزه، ولذلك كانت ردود فعل الفقهاء والسّلطة تجاه هؤلاء صارمة، فشيوخ الشّورى بقرطبة، وعلى رأسهم محمد بن لبابة طالبوا بإنزال أشد العقاب بالمرأة التي «نفت الربوبيّة عن الله عزّ وجلّ، وقالت: إن عيسى هو الله» ثم تطاولت على شخص الرسول صلى الله عليه وسلم[39]. واتخذ نفس الموقف مع النصراني الذي قال بأن عيسى خلق محمدا، والآخر الذي سب الله سبحانه، ورسوله صلى الله عليه وسلم[40].

ولاشك أنّ بروز هذه الظواهر كان يشتدّ بالخصوص عندما تصاب السّلطة المركزية بالضعف، فالحالات التي أشرنا إليها ترجع إلى الفترة التي ضعفت فيها الدولة الأموية وسيطر فيها عمر بن حفصون، فازداد نفوذ نصارى الأندلس وعظمت شوكتهم، وهذه الوضعيّة هي التي تجدّدت مع ملوك الطوائف، ثم ظهرت بصورة أقوى خلال الفترات المتأخرة من الحكم الإسلامي بالأندلس.

---

35) ـ المستعربون هو الاسم الذي أطلقه المسيحيّون بشمال الأندلس على من كان يقيم تحت حكم المسلمين من الإسبان النصارى. (أحمد بدر، الأندلس وحضارتها، ص 109 ـ 110).
36) ـ معيار ، (11)، ص 96.
37) ـ معيار ، (1)، ص 156.
38) ـ معيار ، (11)، ص 155.
39) ـ معيار ، (8)، ص 344.
40) ـ معيار ، (2)، ص 351.

ونعتقد، أيضا، بأنّ الأخبار التي وردتنا عن هؤلاء المرتدّين، والزنادقة في الأندلس، قد تكون ذات وجه سياسي، فعمر بن حفصون اتّهم بالنصرانية، إلى جانب التشيّع، واستعمل النّاصر هاتين التهمتين لتسهيل القضاء على هذا الثائر الخطر، وإلا فكيف نفسّر وجود منشآت إسلاميّة بقلعة ببشتر، معقل هذا الثائر؟[41].

3 ـ الحياة اليوميّة لنصارى الأندلس :

تمدّنا النوازل الفقهيّة بمادة تاريخيّة غنيّة عن الحياة اليوميّة لنصارى الأندلس، وقد ارتأينا أن نقف على بعض الجوانب من الوجود اليومي للنصارى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأندلس، وهي عناصر تبيّن أنّ النّصارى لم يكونوا يشعرون بأدنى غربة في البيئة الأندلسيّة.

ففي مجال التّجارة، وكانت تشكّل مجالا آخر لتسامح المسلمين، نجد أنّ العناصر التي توفّرها المصادر لنا تبيّن بأن أسواق الأندلس كانت تعجّ بالنصارى، وبضائع الممالك المسيحية. وبالرغم من أنّ بعض الفقهاء قد أبدوا تحفّظا في التّعامل التّجاري بين المسلمين والنصارى، فإنّ ضرورة التبادل كانت تفرض على الطرفين التعامل التجاري. فقد سئل أبو إسحاق الشّاطبي : «هل يباح لأهل الأندلس بيع الأشياء التي منع العلماء بيعها لأهل الحرب كالسلاح وغيره، لكونهم محتاجين إلى الضرورة في أشياء أخرى من المأكل والملبس وغير ذلك؟ أو لا فرق بين أهل الأندلس، وغيرهم من أهل الإسلام»[42].

لقد لخّصت هذه النازلة ـ السؤال، الوضعية التي كانت عليها التّجارة في الأندلس، فالوجود المكثّف للنصارى، ثم ضرورة التبادل مع ممالك الشمال، كان يفرض على المسلمين التعامل مع التجّار النّصارى. فبالنّسبة إلى الألبسة لم يكن للمسلمين بدّاً من ارتداء ملابس كان يصنعها النصاري في الشمال، وكانت تتلاءم مع المناخ الشديد البرودة. وقد سُئل أبو عبد الله المواّق هل يجوز لباس الدرتدين؟ وهو ثوب رومي... ينتفع به ويقي من البرد[43]، وسئل ابن مزين عمّن اشترى ثوبَ نصرانيّ فقيل له، لا تصلّي به حتى تغسله. فقال ما علمت أنّه كذلك[44].

وقد بدا التشدّد في التّعامل بالنّسبة إلى المواد التي كان يبيعها المسلمون للنّصارى، وفي مقدمة هذه المواد تلك التي لها صبغة استراتيجية، أي تلك المواد التي كانت تساعد على تقوية

---

41) ـ حول هذه العناصر بصفة خاصة، وابن حفصون بصفة عامة. راجع : ابن حيان، المقتبس، (5)، 131 ـ 160.
و 380 ـ 370 و 310 - Levi-Provençal. - Histoire - 1: P 300
2 :P: 14 - 16

42) ـ معيار، (5) 223 وما بعدها.

43) ـ معيار ، (11)، ص 27.

44) ـ معيار ، (6)، ص 53.

أهل الحرب، فقد منع ابن الحاج بيع العبد الكافر الكبير من الكافر إذا كان يخرج به على بلاد المسلمين، لما يخشى من اطلاعه على عورات المسلمين[45]، ونفس التشدّد أظهرته نوازل أخرى تجاه مواد أخرى كالحبوب، والخيول، والأسلحة وغيرها.

وقد شمل المنع أيضا المواد التي تدخل في صناعة بعض المحرّمات، فقد منع ابن رشد بيع أصول الكرم للنصارى لأنّهم يعصرون منه الخمر[46]، كما سئل عبد الله بن عمر عن «المصطار» فأجاب بأن شربه حلال، وبيعه حرام، ثم أضاف بأن بيعه حلال إلاّ لليهودي، أو النصراني[47].

ولم يرد في النوازل ما يثبت أن النّصارى كانت لهم مساكن معزولة عن بقية السكان، ففي قرطبة كان النصارى يقومون بعمل الخبز وبيعه، وبيع الزّيت والخلّ، كما كانوا يغسلون ثياب المسلمين[48]، وقد سئل ابن الحاج عن رجل اشترى دارا بها بئرا مشتركة مع الدار التي تجاورها، ثم وجد أن تلك الدار المجاورة هي ليهودي أو نصراني[49].

والملاحظ أن هذه العلاقات قد أدّت إلى تداخل في بعض العادات بين المسلمين والنصارى، فقد سئل أبو الأصبغ محمد التّميلي عن ليلة ينير (يناير) التي يسمّونها الناس الميلاد، ويجتهدون لها في الاستعداد ويجعلونها كأحد الأعياد، ويتهادون بينهم صنوف الأطعمة وأنواع التّحف ويترك الرجال والنساء أعمالهم صبيحتها تعظيما لليوم، ويعدّونه رأس السنة. وبعد ما حرّم الفقيه هذه الظاهرة بصورة قطعيّة، أورد بعض الحالات الأخرى التي تبيّن هذا الأمر الذي سمّيناه بتداخل العادات، فأضاف إلى ذلك إجراء الخيل والمباراة في العنصرة، وما يفعله النساء من رشّ بيوتهن يوم العنصرة، فهو من فعل الجاهلية، في نظره، ثم تعظيم يوم السبت، والأحد، وترك العمل فيهما، وفي أعياد النصارى[50].

2 ـ يهود الأندلس : التّعايش والتعارف

لاشك أن القارئ للمادة التاريخية التي تمدنا بها النوازل الفقهيّة سيكتشف، وبدون عناء يذكر، مدى أهمية الامتيازات التي كانت ممنوحة ليهود الأندلس الإسلامية، كما سيلاحظ في نفس الوقت، الوضع الممتاز الذي كان اليهود يتمتّعون بها، سواء تعلّق الأمر بوضعهم الاجتماعي، أو كان الأمر يتعلّق بالمواقع الإدارية، والسّياسيّة التي منحتها لهم الدّولة الإسلاميّة في البلاد الأندلسيّة.

45) ـ معيار ، (2)، ص 187
46) ـ معيار ، (6)، ص 51.
47) ـ معيار ، (11)، ص 92.
48) ـ معيار ، (9)، ص 107.
49) ـ وقد أجاب ابن الحاج بأن ذلك لا يشكل عيبا. معيار (5)، ص، 208.
50) ـ معيار ، (11)، ص 152.

ولاشك أنّ هذه الصورة، التي نجد لها ما يدعّمها في المصادر الإخبارية، هي التي دفعت ببعض الباحثين إلى صياغة جملة من التفسيرات، وقد هيمنت، في هذا السياق، مجموعة من الأطروحات أهمّها تلك التي يقدّمها ليفي - بروفنصال.

ففي دراسته عن إسبانيا الإسلاميّة حاول أن يفسر هذه الوضعيّة بالدّور الذي لعبه اليهود في الفتح الإسلامي للأندلس، إذ، في نظره، ظلّ المسلمون يأخذون بعين الاعتبار هذا الدور، في معاملتهم لليهود، وقد حاول باحثون آخرون أن يسندوا هذه الأطروحة بفكرة تنبني على أهمية الوزن البشري لليهود، بل من هؤلاء من اعتبر أنّ الثّقل الديموغرافي هو الذي جعل الحضارة الأندلسية لها طابع يهودي[51].

فماذا تقول مصادرنا عن هذه الوضعيّة، وما هو الحجم الذي ينبغي أن نعطيه لوضعية اليهود في الأندلس؟ وهل مصاردنا، الفقهية، قادرة على توفير الأجوبة الواضحة عن هذه الأسئلة المنهجيّة؟.

الواقع أن وضعيّة اليهود في الأندلس تعتبر قضيّة معقّدة، فلا يمكن أن ننكر، أو نتغاضى عن الامتيازات التي كانت ممنوحة لليهود، بل إنه قلّما أمكن لليهود أن يحصلوا على امتيازات مماثلة في بلدان أخرى، خلال العصر الوسيط. فهل يعني هذا أنّ الدولة الإسلامية في الأندلس قد تخلّت عن حقوقها إزاء أهل الذمة؟ وهل كان لواجب الحماية، والجزية حضور مّا في الأندلس الإسلامية؟ وإلى أيّ حدّ احترم اليهود القواعد الإسلامية التي تنظّم حياة أهل الذمة في الإسلام؟

بالرغم من أن مجموعة من الوقائع، السياسية والاجتماعية، تبرز حرص الدولة على تطبيق الشّروط المنظّمة لوجود أهل الذمة. وبالرغم من أنّ إعطاء السّلطة لليهود في بعض المجالات والميادين، كانت الأندلس تشترك فيه مع بقية أقاليم العالم الإسلامي التي كانت بها عناصر يهودية، بالرغم من كلّ ذلك فإنّ هناك عناصر تؤكد على تجاوز اليهود لوضعيّتهم كذميّين، الأمر الذي كانت تترتّب عنه ردود فعل مختلفة الأشكال، ومتفاوتة من حيث الحيّزَيْن الزمني والمكاني.

---

51) - حاولنا هنا أن نلخّص مجموعة من الأطروحات الأجنبية الرائجة حول اليهود في الأندلس، ويمكن مراجعة الدراسات التالية للاطلاع على تفاصيل هذه الآراء :

Levi-Provençal. - Histoire. - 3, P : 226 - 232.

وانظر بالخصوص :

-Newmann (A. A). - The Jews in Spain : Thier social Political and cultural life during the middle Age. Philadelphie, 1944.

إن الدولة الإسلامية في الأندلس، وعلى اختلاف أصولها واتّجاهاتها السّياسية، قلّما كانت تفرط في حقوقها، وواجباتها إزاء أهل الذمة من اليهود.

فما الذي ميّز، إذن، وضعية اليهود في الأندلس الإسلامية؟ لابد أن نؤكد، مرة أخرى، أنّ الوضعيّة الخاصّة بالأندلس قد فرضت صيغا مختلفة في التّعامل مع أهل الذمة. فالأندلس وهي البلد ـ الثغر، كثيرا ما كانت تجد نفسها أمام وضعيّة مركّبة : فهناك التهديد المستمر للجيوش المسيحية، وهناك الوضع الانقسامي للأندلس[52]. والحالتان، معا، كانتا تشكلان فرصا أمام بعض الفئات، أو بعض الجهات لتنظيم حركات سياسية انفصالية. والواقع أنّ هذه الوضعية كانت الإطار الأليق لانتعاش العناصر اليهوديّة، فانشغال الدولة بالتهديدات المسيحية في الشمال، كانت تقابله مهادنة داخلية، لا تلبث أن تتحوّل إلى تسامح مبالغ فيه تجاه أهل الذمة، وخصوصا تجاه اليهود.

لكن لماذا كان اليهود أكثر العناصر الذمية استفادة من هذا التسامح؟ لابد أن ننبّه أن هذه الظاهرة كانت تتباين من عصر إلى آخر، ومن تجربة سياسية إلى أخرى، ووضعيّة اليهود في الأندلس خضعت لتغيّرات كبيرة خلال الحكم الإسلامي، ولذلك فإنّنا إذا قبلنا بالفكرة القائلة بأنّ التسامح مع اليهود جاء بفعل الدور الذي لعبوه أثناء الفتح الإسلامي للأندلس[53]، فإنّ ذلك إنّما ينطبق على العصور الإسلامية الأولى، وقد لا يتجاوز الإحساس العميق بهذه المسألة عصر الإمارة في الأندلس، الذي ينتهي سنة 928/316 مع إعلان عبد الرحمان الناصر نفسه خليفة بالأندلس، فبعد هذا التاريخ ينبغي أن نبحث عن عوامل أخرى أكثر مصداقيّة.

والواقع أنّ الوضع الممتاز لليهود كان يتغيّر من زمن لآخر، ومن مكان لآخر، فمنطقة غرناطة وإلبيرة. التي كانت يتركّز بها أكبر عدد من اليهود، شكّلت منذ الفتح منطقة استقرار لهم، ويذكر ابن الخطيب بأنّ الجيش الإسلامي الفاتح استخدم اليهود كحاميات للمدن الواقعة في هذه المنطقة[54]. ولذلك فإنّ هذه المنطقة كانت أكثر الجهات حساسيّة لما كان يطرأ على السلطة المركزية من تغيّرات. فخلال عصر الطوائف، مثلا، شهدت هذه المنطقة محاولات لتأسيس كيانات

---

52) ـ حول انقسامية المجتمع الأندلسي راجع البحث المهم :
Guichard (P). - Structures sociales "occidentale" "orientale" dans l'Espagne musulmane. Paris; 1977.

53) ـ تعاون اليهود مع الفاتحين تفسّره وضعيتهم المزرية إبان الحكم القوطي بالأندلس، فقد عبر الدكتور حسين مؤنس عن هذه المسألة بقوله: واستقبل اليهود «أخبار انتصار المسلمين على القوط استقبال الظمآن للماء» (مؤنس، فجر الأندلس، ص 77).

54) ـ لسان الدين ابن الخطيب : «الإحاطة في أخبار غرناطة». ج 1 ص 107.

سياسية مستقلّة، فضلا عما مارسته بعض الشخصيّات اليهودية ببعض البلاطات الأندلسية[55].

وفي سياق هذه المحاولات ينبغي وضع ردود الفعل التي قام بها المسلمون تجاه اليهود، إذ أدت ثورات العامة إلى خنق هذه المحاولات[56]. فكان احتجاج السكان تعبيرا عن رفض أوضاع تتناقض والأحكام الإسلامية، كما كان عملا يهدف إلى وضع اليهود في حجمهم الحقيقي بغض النظر عن كثرتهم العدديّة[57].

لقد أتينا بكل هذه الملاحظات، لنضع بعض الآراء الأجنبية في المجهر، وبالتالي، وضع سياق تاريخي للمادة التاريخية التي حاولنا استقصاءها في موضوع أهل الذمة من اليهود. وقد يكون من المفيد التذكير بأن المعلومات التي تمدّنا بها النّوازل إذ كانت تؤكد على ما سميناه بالتسامح، فإنّ الأهمّ من ذلك أنّها تعتبر أفضل مصدر يقربنا من الأوضاع المعيشيّة لليهود، ومستواهم الاجتماعي ودرجات انخراطهم في الحياة اليومية للمجتمع الأندلسي خلال عهوده الإسلامية. ونودّ في هذا الجانب التركيز على عنصرين أساسيين :، يتعلّق الأول منهما بالمهن التي اشتهر بها أهل الذمة من اليهود، ثم بعض الجوانب من حياتهم اليومية.

1 ـ مهن يهود الأندلس :

تقدّم المصادر الفقهية مادّة غنيّة عن بعض المهن التي اشتهر بها يهود الأندلس، وتعتقد أنّ هذه المادة تصلح لكي تكون منطلقا لبحث دقيق حول هذا الجانب. مارس اليهود مهنا مختلفة، في مقدمتها التجارة، واشتهروا أيضا بالتّخصص في بعض الحرف. وتشير بعض النوازل إلى اشتهار بعض اليهود بمهنة استنساخ الكتب، كما تتحدث مصادر أخرى عن ممارسة مهنة الطب، فقد سئل ابن الحاج (ت. 1131/526) عن اليهودي الطبيب الذي تركت عنده مملوكة ليطببها فضاعت عنده[58].

على أنّ أهمّ المعلومات هي تلك الخاصة بالنّشاط التجاري، إذ تزكي النوازل ما تشير إليه المصادر الأخرى في هذا الموضوع. وتنفرد مادة النوازل بالحديث عن أساليب التعامل التجاري لدى

---

55) ـ لاشك أن كثرتهم العددية في إلبيرة وغرناطة هي التي دفعت بهم إلى المغالاة في طموحهم السّياسي، وكانت ردود الفعل تجاه هذا الطموح عنيفة، فعندما خطط ابن النغرالة للاستيلاء على غرناطة سنة 459هـ / 1069م مستغلا ضعف السلطة الإسلامية في عهد الطوائف، فإنّ «العامة ثارت عليه» وأدت الحادثة إلى مذبحة ذهب ضحيتها العديد من اليهود. (راجع حول هذا الحدث كتاب :«التبيان لابن بلقين عبد الله، ص 54 ـ 55)

56) ـ فقد اعتبر، مثلا، الدكتور محمد بنعبود أن ثورات الأندلسيين على اليهود لم تكن لها أسباب عرقية أو دينية، بل كانت لها أسباب اقتصادية، تتمثل أساسا في الضغط الحياتي. راجع : بنعبود، «جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري»، تطوان 1987، ص 28 و 43.

57) ـ فمدينة غرناطة، التي كانت مسرحا لهذه الأحداث كانت تعرف بمدينة اليهود، أو غرناطة اليهود. راجع، الإدريسي نزهة المشتاق، (ط. د)، ص 205. ـ ابن سعيد المغربي، «المغرب في حلى المغرب» ج1، ص 105.

58) ـ معيار، (8)، ص 319.

اليهود. وتؤكد معظم النوازل على ضرورة الحذر في التعامل التجاري معهم. وقد ألحّت نازلة مرفوعة إلى أبي سعيد ابن لبّ على أنّ معاملات اليهود كانت كلّها مشبوهة، تقول النازلة : «ماذا عن معاملة اليهود مع العلم بأن معاملتهم، أو أغلبها، على وجه الربى؟»[59]. ولذلك فإنّ معظم النوازل الخاصة بهذا الجانب إنّما تثير قضايا تتعلق بما كانت تثيره المعاملات التجارية لليهود، وحول هذا الجانب، طرح نفس السؤال بعد ذلك بحوالي قرن على المفتي ابن سراج، إذ سئل : «هل تجوز معاملة اليهود بالبيع والشراء منهم، والاستدانة منهم؟» (معيار، (5) 244). ولم تكن مواقف الفقهاء تتّسم بالتشدد إزاء اليهود، فعندما سئل ابن لبابة، مثلا، عن «الرجل الذي نازع يهوديًا في ثوب باعه اليهودي، وادّعى المسلم أنه باعه من اليهودي، ولم يقبض ثمنه، وادعى اليهودي أنه سمسار، وأنه أمره ببيعه، وبعثه، وردّ إليه ثمنه، وأخذ أجرته. وقد أجاب الفقيه، ابن لبابة بأن القول، قول اليهودي مع يمينه[60]. كما كان لأبي عبد الله الموّاق نفس الموقف عندما سئل عن : «رجل توفّي في الوباء الفارط، ولذلك نحو من ثمانية أعوام، وأزيد، فلما كان الآن، استظهر ذمّي (يهودي) برسم تضمّن أنّ له قبل المتوفّي أزيد من ثمانية وخمسين دينارا من السكّة الجارية، من نحو ثمانية وعشرين عاما سالفة من الآن، حسبما ظهر من تاريخ الرسم المذكور»[61].

2 ـ جوانب من الحياة اليومية لليهود في الأندلس الإسلامية :

لاشك أنّ العناصر التي تتوفّر لدينا عما سمّيناه بالحياة اليومية لليهود، هي التي تعكس بدقة أوضاع هذه الفئة. وعبر تلك العناصر يمكن النّظر في مصداقية بعض الآراء التي قيلت حول مدى تسامح المسلمين في الأندلس مع اليهود. والعناصر التي تقدّمها النوازل حول الحياة اليومية تتناول نوعيّة معاملاتهم التجارية في الأسواق، كما رأينا سلفا، وتظهر هذه العناصر، بصورة أوضح في علاقات الجوار بين اليهود والمسلمين، التي طبعها التكامل، والتعايش حينا، والاصطدام، والتنافر أحيانا أخرى،

وهكذا فإنّ الحياة اليومية ليهود الأندلس تبدو جليّة في هذه الأخبار المتعلقة بالاشتراك في احتفالات المسلمين، ومشاركة هؤلاء في احتفالات اليهود، وهي أيضا لجوء اليهود إلى القضاء الإسلامي لفض نزاعات تقوم بين متقاضِين يهود. وكل ذلك يمكن أن نستشفّه من بعض النوازل التالية :

---

59) ـ معيار ، (6)، ص 434.
60) ـ معيار ، (6)، ص 159 ـ 160.
61) ـ معيار ، (5)، ص 246.

فهناك نازلة تتحدث عن «رجل (يهودي) اشترى من مسلم داراً، في درب، ليس فيه إلاّ المسلمون، من أهل العافية والخير، فسكن اليهودي الدار، وآذى الجيران بشرب الخمر، وفعل ما لا يجوز، وللدّرب بئر بإزاء هذه الدار فصار يملأ معهم بدلوه ... فامتنع أهل الدرب من الامتلاء منها. هل يجوز إبقاؤه أم تباع عليه؟ وإذا بقي هل يملأ معهم أم لا؟ وقد أجاب المفتي بأنه يمنع اليهودي من إيذاء الجيران، بما وصف من شرب الخمر وفعل ما لا يجوز، فإن انتهى... وإلاّ اكتريت عليه الدار»[62]. وقد طرح سؤال، أيضا، يتعلق بعلاقات الجوار، وحرص المسلم على طهارته عندما رفع مجموعة من الناس نازلة تتساءل عن منع اليهود من الاستقاء من نهر في وسط بلد المسلمين الذين يتوضؤون فيه ويتطهّرون، ويغسلون ثيابهم[63]. وبلغت هذه التحفظات ذروتها في هذه النازلة: «عن رجل بجواره يهودي ربّي معهم فربّما جاؤوه في حاجة، أو عرضت له إليهم حاجة، وربّما مشى في طريق ملاصقة لهم، فيجري بينهم حديث وابتسام»[64].

أما عن تقاضي اليهود أمام القضاء الإسلامي في الأندلس، فقد سئل ابن العطار عن جماعة من اليهود يطالبون شخصا منهم بمظالم ودعاوي، ويزعمون أن لهم براهين ببينة يهود، ويذهبون إلى محاكمته ببيّنة اليهود، والمدعي عليه يرغب في محاكمته عند حكام المسلمين إذ بيده وثيقة بعدول المسلمين مما يطلبون به (معيار، 10 : 56).

ورفعت إلى فقهاء قرطبة (ق 4هـ / 10م) نازلة تتعلق بيهودي ذكر أن امرأة طلبته، وهي منهم، عند قضاتهم بأشياء ادعتها على أبيه، وأن بيده سجلاً لقاضي الجماعة ووثائق متعددة بالخط العربي، وشهود المسلمين، وأثبت أنّ قضاة اليهود، وفقهاءهم على عداوة أبيه، وأتت المرأة، وزعمت أنّ حقّها ثبت عند قضاتهم،وشهودها من اليهود، ومتى خرج نظرها عنهم بطل حقّها (معيار. 10 : 128 ـ 129).

ويظهر أن لجوء اليهود إلى القانون الإسلامي تمّ أيضا على مستوى بعض المؤسسات، والأحكام، فقد سئل ابن عتاب عن مسلم اشترى جنانا من يهودي... وحازها عشرة أعوام ثم حبسها على بنيه، فإذا انقرضوا رجعت حبسا على طلبة العلم، وفي فكّ الأسرى، وعتق الرقاب، ولتاريخ الحبس ثلاثة عشر عاما، وقام الآن يهودي يزعم أنّ هذه الجنة حبسها عليه عمّاه، وهما اليهوديان البائعان لها من هذا المسلم، قبل التّبايع المذكور، واستظهر بوثيقة تحبيس البائعين لها، قد كتبت بخطّ إسلاميين، ذُكِرَ فيها أنّ البائعين اليهوديين المحبّسين حازا ما حبّساه من الجنة على ابن أخيهما، إذ كان صغيرا، فهل تجوز أحباس اليهود، وهل بيعهم لما حبّسوه جائزا؟ ..

---

62) ـ معيار، (8)، ص 437.
63) ـ معيار، (8)، ص 433.
64) ـ معيار، (11)، ص 300.

وهل لحاكم المسلمين أن ينظر بينهم في أحباسهم؟»، وقد أجاب ابن عتاب بأن «أحباس أهل الذمة تخالف أحباس المسلمين وتفارقها لوجوه عدة» (معيار. 7 : 438).

أما عن مشاركة المسلمين لليهود في بعض الاحتفالات ومخالطتهم لهم، فقد سئل أبو عبد الله بن الأزرق عن اليهود يصنعون رغائف، في عيد لهم يسمّونه عيد الفطر، ويهدونه لبعض جيرانهم من المسلمين «(معيار (11) ـ 111)، كما سئل ابن خمير (ق 4هـ / 10م) عن بيع اليهود للطريق، (معيار 5 : 250). وأفتى أبو عبد الله السّقطي بأنّ الإمام الذي يدخل اليهودي لداره وتخرج له زوجته، وأولاده، خسيس عديم الغيرة، تجب عليه التّوبة منه والانتهاء عنه (معيار (1) 159). كما سئل ابن زرب عن «يهودي صبيّ أسلم، وهو ابن ثمانية أعوام، هل يحال بينه وبين أمّه، التي تحضنه، أو أبيه إذا كان حاضنا له» (معيار : (2) 354).

ونعتقد، ونحن نحاول لمّ شتات هذا البحث؟ بأن ما طرحناه، إنّما يشكّل مدخلا لموضوع شائك ومعقد، كما نعتقد بأننا في حاجة إلى عمل مضن لجمع المادة التاريخية المتعلقة بموضوع أهل الذمة في الأندلس الإسلامية. وقد لاحظنا أن الانطلاق من المصادر الفقهية، كانت له حسنات علمية غاية في الأهمية، فالنوازل الفقهيّة لها قدرة على الكشف عن المسكوت عنه، والمغيب في المصادر الأخرى، كما أنّ الانفتاح عليها هو الكفيل بمراجعة الأطروحات الأجنبية حول وضعية أهل الذمة في الأندلس.

إنّ أهمّ استنتاج يخرج به الباحث من هذه الجولة هو أنّ أهل الذمة في الأندلس كانوا منخرطين بصورة طبيعية في المجتمع الإسلامي ـ الأندلسي. ونعتقد بأنّ كلّ الحالات التي اعتبرتها الايستوغرافية الغربية نوعا من التعصّب، أو التشدد، إنما كانت ناتجة عن محاولات قام بها أهل الذمة لتجاوز الوضعيّة القانونية التي ينتظم في إطارها وجودهم، وتتحدّد بها حقوقهم وواجباتهم.

وهكذا فإنّ حالات التوتّر بين المسلمين وأهل الذمة كانت تأتي بعد استفحال أمر بعض العناصر من الذميين، فثورة العامة بغرناطة، مثلا، إنما كانت ردّ فعل للتجاوزات التي قام بها اليهودي ابن النغرالة، إبّان حكم بني زيري في شرق الأندلس. وقد وردت معلومات فريدة في نازلة سئل عنها ابن رشد، وتتعلق بالتعسّفات التي كان يقوم بها اليهودي ابن المهاجر، تقول النازلة : «عن المرأة والأرملة التي تحضن أيتاما، وتعرضت لتعسّفات كثيرة من طرف اليهودي ابن المهاجر، أيّام ظلمه وعدوانه، فأغار عليهم، وأخذ أموالهم ... وأغرم أمّهم مالا، وباع عليها تحت الإكراه، والضّغط... مملوكة كانت مالا لها، وملكا من رجل، وقبض المملوكة مدّة، إلى أن توفّي المبتاع وتوفّيت المرأة، وذهبت دولة الظلم، وسط الحق بالعلماء، فقام ورثة المرأة، وأثبتوا أنّها بيعت على أمّهم بالإكراه » (معيار، (9) 611 ـ 612).

ويبدو أن هذه التوتّرات لم تكن دائمة، بل إنّ هناك من اليهود من أبدى رغبة كبيرة للاندماج في الحياة الدينية والاجتماعية للمسلمين، وإلاّ فكيف نفسر مبادرة اليهودي الذي حبّس دارا له على مسجد قرطبة، كما ورد ذلك في نازلة رفعت لأبي عمران القطان. (معيار، (7) : 65 ـ 66).

ولاشك أن انخراط اليهود في الحياة الاجتماعية كان واضحا في المدن والبوادي، إذ سئل أبو عمر بن منظور حول اليهود المشتغلين بالمعاملة في القرى، وغيرها، يستظهرون برسوم شرعية بديون على أناس، وتواريخ الرسوم بعيدة التّاريخ...[65].

إن اندماج أهل الذمة في الخلايا الاجتماعية والسياسية بالأندلس الإسلامية كان واضحا[66]، ولاشك أن النوازل الفقهية هي المصدر الوحيد الذي يقدّم هذا الاندماج في حالاته العادية، وفي صوره المجهرية.

---

65) ـ معيار، (5)، ص 245 ـ 246.
ويظهر أن النازلة تتحدث عن ظاهرة كانت سائدة حتي في المغرب، وإلى وقت قريب، حيث كان التجار من اليهود يقومون بجولات عبر بوادي المغرب.

66) ألا يمكن أن نري في مصير اليهود عند سقوط الأندلس عنوانا لهذا الاندماج؟ هل ظل المسيحيّون ينظرون إلى اليهود باعتبارهم حلفاء للمسلمين؟ ولماذا ظل اليهود يعتبرون هزيمة المسلمين في الأندلس هي هزيمتهم هم أيضا؟ أو لم يجعلوا من انتصار المغاربة في معركة وادي المخازن بمثابة انتقام لهم من نصارى الأندلس؟ إن الأمر في حاجة إلى تحقيق أعمق يأخذ بعين الاعتبار هذه التساؤلات.